المشروعات الاقتصادية المرسومة

فى تركيا وإيران [1]

تعريب الدكتور: فؤاد محمد شن

تنظيم وتوجيه التقدم الصناعى فى إيران وتركيا :

بعد الحرب العالمية الأولى ابتدأت حكومات بلاد الشرق الأوسط تعمل على التقدم الاقتصادى . وكانت تحاول أن تصل إلى درجة من الحرية الاقتصادية وقد بدأت حكومات بلاد الشرق الأوسط فوضعت مشاريع واسعة النطاق تهدف إلى التوسع فى استغلال المواد الطبيعية للبلاد ، وزيادة طاقتها الانتاجية ورفع مستوى المعيشة فيها . واتخذ النشاط فى كل بلد شكلا يتفق مع حالة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبناء على ذلك نجد أن الوسائل التى اتخذت للتقدم الاقتصادى فى كل بلد من بلاد الشرق الأوسط تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض .

وفى تركيا وإيران تقوم مشاريع التقدم على جهود الحكومات . ففى سنة ١٩٣٠ ابتدأت كل من الحكومتين (تركيا وإيران) فى وضع مشاريع حكومية اقتصادية واسعة النطاق، وتقديم المساعدات المالية والفنية للمشروعات الفردية .

---

(١) ملخص عن كتاب Economic Developmont in Selected Countries الذى أصدرته هيئة الامم المتحدة (بتكليف من الجمعية)

وفى سنة ١٩٣٤ ابتدأ التقدم الاقتصادى الفعلي فى تركيا ، عندما بدأت الحكومة التركية فى تنفيذ مشروع « الخمس سنوات » الصناعى .

أما فى إيران فقد بدأت محاولة تقدمية شاملة فى سنة ١٩٣٧ عندما تكون « مجلس التجارة » لدراسة الحالة الاقتصادية فى إيران ، وتقديم مقترحات لتحسينها . فتكونت لجنة دائمة قدمت عدة مشاريع تعمل على التقدم الاقتصادى من مختلف النواحى ، أهمها مشروع «السبع سنوات الزراعى» الذى بدىء فى تنفيذه سنة ١٩٤٠ تحت اسم «مشروع الخمس سنوات الزراعى» وهو يرمى إلى زيادة عظيمة في المحاصيل الرئيسية ، وخصوصا الفلال عن طريق ، استخدام الأساليب العلمية الحديثة ، ولكن حالة الحرب والتطورات السياسية في إيران أدت إلى عرقلة هذا المشروع وأوقفت كل تقدم آخر .

وفى سنة ١٩٤٦ ألف مجلس الوزراء الايرانى «لجنة التقدم تحت إشراف وزير المالية . ووضعت اللجنة مشروعا واسع النطاق للتقدم الاقتصادى . وفى أغسطس سنة ١٩٤٦ تكون مجلس أعلى لرسم الخطط والمشاريع ، وظيفته تحديد طرق ووسائل جمع الرصيد اللازم لتنفيذ المشروعات التى يتقدم بها ، وفوق ذلك تقرر أى المشاريع المقدمة ينفذ أولا .

وقدمت اللجنة عدة مشروعات أدمجت لتكوين «مشروع السنوات السبع» الذى يرمى إلى زيادة الانتاج الزراعى والصناعى . وعمل المجلس الأعلى لرسم الخطط على التنفيذ ووافق على المصروفات المقدرة بمبلغ ٢٨٠٠٠ مليون ريال ، وقدر لكل من مشروعات الرى والزراعة والمناجم حوالى ٣٥٠٠ مليون ريال . ويشمل المشروع كذلك الخدمات الاجتماعية كبناء المستشفيات والمراكز الصحية .

أما تدبير المال اللازم فعن طريق الضرائب والقروض الداخلية ، وبعض

الاعانات الأخرى الداخلية، فضلا عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. وعقد القروض الخارجية . وقرر أن يأتى ثلث النفقات عن طريق المبادلات التجارية حتى يتسنى الحصول على الآلات والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذ المشروع .

ب ـــ الخطوط الحديدية وبناء الطرق .

إلى جانب المشروع التركى الطويل الأجل (٢٠ سنة) هناك مشروع سنوات خمس يتكلف تنفيذه ١٨ مليون جنيه تركى سنويا . ويهدف إلى مد شبكة من الخطوط الحديدية تتصل بالخطوط العراقية والإيرانية . وهناك مشروع بناء موانى جديدة، وقد بدأت تركيا فعلا فى بناء اثنتين ، واحدة فى إرجلي وأخرى فى ترازلون .

حـ ـــ مشاريع الأراضى والرى .

فى عام ١٩٤٦ أصدرت تركيا قانوناً للاصلاح الزراعى، وضمان استغلال جميع الأراضى الزراعية، وحسن توزيعها على الفلاحين ، وينص على أن ينوب البنك الزراعى الحكومى عن الدولة فى دفع التعويض عن الأراضى المشتراة من أربابها ، وعلى أن تصبح مصلحة التموين الزراعى ووزارة الزراعة مسئولتين عن تقديم حيوانات الجر والحبوب والمواد الزراعية الأخرى للفلاحين .

واتخذت إيران خطوة مماثلة عام ١٩٤٦ عند ماصدر قانون بخصوص « توزيع الأراضى الحكومية » ، كما نص القانون على توزيع الممتلكات التى تركها الشاه السابق ، وأن يكون توزيع الأراضى علي غير المالكين بشرط ألا يزيد نصيب الفرد عن عشرة هكتارات . وتقرر تكوين رصيد تعاونى « ليمون الفلاحين المحتاجين بالقروض ، حتى يتسنى لهم زراعة أراضيهم ويغنيهم عن الاستعانة بالمرابين » . وكانت مهمة هذا الاصلاح تقع علي عاتق

البنك الزراعى، تعاونه وزارة الزراعة . وقد تألفت لجنة من المراقبين خصيصاً لتنفيذ المشروع الزراعى .

أما مشروعات الرى بايران فتتمثل فى بناء عشرة خزانات، وزيادة المساحة المزروعة بمقدار ١٥٠،٠٠٠ هكتار . وتزمع تركيا بناء خزانين وشق ترع مخصوصة لتوسيع نطاق الزراعة ، ويستغرق تنفيذ هذا المشروع سبع سنوات . وقدرت تكاليفه بمبلغ ١٩٠ مليوناً من الجنيهات التركية .

د — الصناعة

امتد تدخل الدولة حتى وصل إنشاء صناعات عامة جديدة تحت إدارة حكومية ، لسد جانب كبير من المطالب الاقتصادية فى البلاد . وعلي أية حال لم تأخذ هذه المشروعات شكل سياسة مرسومة إلا بعد أن بدأت تركيا فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس سنة ١٩٣٤ ،الذى كان أول خطوة واسعة ترمى إلى زيادة الانتاج المحلى، وخاصة فى ميدان الصناعة، فانها أنفقت مبالغ طائلة لإنشاء صناعات ثقيلة . وبينما كان هذا المشروع فى صدد التنفيذ ، قدم مشروع آخر سنة ١٩٣٦ بشأن صناعات التعدين والأعمال الكهربائية ، وصناعة الآلات ، وأحواض السفن . وقد أدي تقدم صناعات التعدين إلى مضاعفة الانتاج ، وفى بعض الأحيان إلى جعله ثلاثة أمثال ما كان عليه . وفيما بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ تضاعف إنتاج الصناعات القطنية والصوفية ، بينما زاد إنتاج الورق إلى خمسة أمثاله . وفى سنة ١٩٣٦ كان $\frac{1}{4}$ نسيج القطن تنتجه المشروعات العامة ، $\frac{3}{4}$ الانتاج تخرجه المشروعات الفردية ، أما فى ١٩٤٦ فقد أنتجت المشروعات العامة حوالى النصف .

وعلى إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية استعدت تركيا لتنفيذ مشروع

السنوات الخمس التى يمتد تنفيذه إلى عام ١٩٥٩ وهدفه إنشاء صناعات جديدة ، أوتوسيع أخرى قديمة . والظاهر أنه يرمى إلى زيادة استقلال تركيا فى حالة منتجات بعض الصناعات الهامة : مثل الحديد والأسمنت والزجاج والمنسوجات الخ ، وزيادة قيمة الصادرات من المواد الخام ، والمحاصيل الزراعية وذلك عن طريق إنشاء صناعات لإنتاج سلع تامة الصنع ، وأخرى نصف مصنوعة تعتمد على المواد الخام المنتجة محليا . ويوجه المشروع عناية خاصة إلى الصناعات الكيماوية ، ولذا يعمل على إنشاء مصانع لإنتاج النترات وحامض النتريك وكربونات الصودا والصودا الكاوية ، ويكون مجموع إنتاج المصانع ما على ٦٠٠٠ طن سنوياً . وهذا إلى جانب زيادة إنتاج الصلب الى ٣٠٠٠٠٠ طن ، وخلق صناعات جديدة وتوسيع القديمة ، والعمل على تقدم صناعة الأسمنت بإنشاء مصنعين جديدين ، الأول لإنتاج ألواح الأسمنت الأسود (حوالى ٦ مليون متر مربع سنوياً) والثانى لانتاج حوالى ٧٠٫٠٠٠ طن سنوياً من الأسمنت . ومن الأهداف كذلك زيادة الكفاية الإنتاجية لمصانع الصناعات القطنية إلى ٢٥ مليون متر مربع سنوياً ، وإنشاء مصانع جديدة للخيوط السميكة . إلى جانب التوسع فى مصانع النسيج القائمة . ويحتوى المشروع أيضا على توسيع نطاق صناعة السيلولوز واستغلال المعادن والليبجنيت وتراب الفحم والنحاس والكروم . ومما يجدر ذكره أن الحكومة التركية رفعت القيود المفروضة على استثمار الأموال الأجنبية فى البلاد .

ويهدف مشروع إيران الى تقدم حركة التصنيع . ومعظم الصناعات التى يتضمنها تقدمت بدرجة ملحوظة فى السنوات الأخيرة عن طريق الحكومة التى تمتلك بعض الصناعات ، وتشارك الأفراد فى البعض الآخر ، والحكومة تملك صناعات المنسوجات والطباق والسكر والحديد والصناعات الكيماوية

والفخار . ويرمى مشروع السنوات الخمس هذا إلى زيادة استغلال مناجم الفحم فى منطقة طهران . ويعاون الحكومة فى التنفيذ « بنك إيران للصناعات والمناجم » المؤسس سنة ١٩٤٦ والخاضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة . وقد أمدته الحكومة برأسماله البالغ حوالى ٢٥٠٠ مليون ريال وتنحصر مهمته فى تنفيذ سياسة الحكومة بصدد الصناعة والتعدين . فيشرف على المصانع الحكومية للتعدين . وينشىء صناعات جديدة ، ويشترك مع الأفراد ، وله سلطة الاشراف على مشروعاتهم الصناعية ، كما يتولى تقديم ما يحتاجون إليه من قروض .

أما البترول فتقوم باستخراجه وتكريره شركة أجنبية . وقد بلغ الانتاج ١٩ مليون طن سنة ١٩٤٦ أي ضعف ما كان عليه سنة ١٩٣٨ . ويبلغ إنتاج مركز التكرير فى عبادان ١٨ مليون طن مقابل عشرة ملايين سنة ١٩٣٨ . وتسعى الشركة الآن إلى زيادة هذا القدر لتتمشى مع مثيلتها فى إنتاج زيت البترول . ولاشك أن هذا كفيل بتوفير مورد رخيص من القوة المحركة اللازمة للنهوض الصناعى .